

Distr.: General
15 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 117 (د) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني إبلاغكم بأن حكومة دولة إريتريا قررت الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 لشغل أحد المقاعد المخصصة للدول الأفريقية في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد أقرّ المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة والثلاثين ترشّح إريتريا لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نتشرف حكومة دولة إريتريا بأن تحيل طيّه بيانها بالتعهدات والالتزامات الطوعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقا لقرار الجمعية العامة 251/60 (انظر المرفق). وسوف تسرّع إريتريا وتيرة ما تبذله من جهود لتحقيق التعهدات التي قدمتها خلال الانتخابات التي فازت فيها بعضويتها الحالية. وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) صوفيا تسفاماريام
السفيرة والممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

270921 230921 21-13006 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثلة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

ترشح إريتريا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

أولاً - مقدمة

- 1 - تسعى إريتريا لإعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان (2022-2024) في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد أقرّ المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة والثلاثين ترشح إريتريا لعضوية مجلس حقوق الإنسان.
- 2 - وبذلت إريتريا، خلال عضويتها الحالية في مجلس حقوق الإنسان، جهوداً جادة للوفاء بالتزاماتها في إطار هيئات المعاهدات الدولية والإقليمية. ومن منطلق تمسكها بفعالية التنفيذ والرصد، وفّت بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير وشاركت في استعراضات هيئات المعاهدات التالية:
 - قدّمت إريتريا تقريرها الدوري السادس بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وشاركت في عملية الاستعراض خلال الاجتماعين 1755 و 1756 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المعقودين في 14 شباط/فبراير 2020
 - قدّمت إريتريا تقريرها الجامع لتقريرها الدوريين الخامس والسادس بموجب اتفاقية حقوق الطفل إلى لجنة حقوق الطفل، وهي في انتظار المشاركة في الاستعراض الذي ستجريه اللجنة
 - عملت إريتريا مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على استعراض أُجري في 12 و 13 آذار/مارس 2019، حيث قدمت ردوداً شفوية ومعلومات إضافية على الأسئلة والملاحظات المتعلقة بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
 - قدّمت إريتريا تقريرها الوطني إلى لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه
 - انتهت إريتريا من إعداد تقريرها الدوري عن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (2017-2020)
- 3 - وواصلت إريتريا تعزيز ما تبذله من جهود من أجل إدماج حقوق الإنسان في برامجها الإنمائية الوطنية عن طريق التعجيل بالوفاء بالتزاماتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقدّمت إريتريا تقريرها في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في عام 2019، وقبلت 131 توصية جديدة.
- 4 - وتماشياً مع التزام إريتريا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فهي طرف في الصكوك الإقليمية والدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما فيها ما يلي:
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
 - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

- اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك البروتوكولان الاختياريان الملحقان بها
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29)
- اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)
- اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98)
- اتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100)
- اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)
- اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111)
- اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973 (رقم 138)
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)

5 - وفي السنوات الثلاث الماضية، أسهمت إريتريا إسهاما فاعلاً في فعالية مجلس حقوق الإنسان. وفي حال انتُخبت إريتريا عضوة مرة أخرى، فستواصل مضاعفة جهودها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيدين الوطني والدولي، والإسهام في تعزيز عمل المجلس.

6 - ووفقاً للقرار 251/60 الذي قرّرت فيه الجمعية العامة إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وإيلاء الاعتبار الواجب للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وجميع الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان التي إريتريا طرفٌ فيها، تقدم إريتريا تعهداتها الطوعية أدناه.

ثانياً - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الوطني

7 - إريتريا بلد آمن ومسالمة ومستقر يسوده وئام ملحوظ بين فئاته السكانية المتنوعة. ويسعى نظامها السياسي المستمر في التطور إلى دعم أوسع مشاركة ممكنة لمواطنيها المقيمين داخلها وخارجها على كافة المستويات وفي جميع شؤون البلد. وتعمل إريتريا كذلك على إقامة نظام للعدل يستند إلى مجموعة قوانين منها القانون الأسمى للبلد.

8 - وإريتريا ملتزمة بأن تكون التنمية مستدامة ومنصفة وأن تدعم التطلعات المادية والاجتماعية والثقافية للشعب، ولا سيما الشباب. وبعد مرور سنوات عصيبة، يجري حالياً إرساء الأساس اللازم ليكون النمو واسع النطاق بالاستناد إلى الدروس المستخلصة. وتستخدم إريتريا الموارد المتاحة استخداماً حقيقياً وفعالاً، وهو ما يشهد به الكثيرون ممن أقاموا شركات مع البلد. ويستند نهجها في بناء البلد إلى دعامتين هما الإمساك وطنياً بمقاليده الأمور، وتحمل المسؤولية الوطنية. وفي هذا الصدد، تتعهد إريتريا بما يلي:

- (أ) تسريع وتيرة جهودها الهادفة إلى إنجاز مشروع بناء الأمة المتمحور حول الإنسان والسّاعي إلى بناء بلد يسوده السلام والرخاء دون تمييز على أساس إقليمي أو عرقي أو لغوي أو ديني أو على أساس نوع الجنس أو الطبقة الاجتماعية، وإلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز النظام السياسي التشاركي وسيادة القانون، وإنشاء مؤسسات كفؤة ومستجيبة وشفافة؛
- (ب) تعزيز الوثام بين مختلف قطاعات البلد، وحماية المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين في القانون وفي الممارسة العملية، ومكافحة واستئصال جميع أشكال التمييز والإقصاء والتهميش عن طريق زيادة الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى زيادة الفرص المتاحة للمناطق المحرومة تاريخياً؛
- (ج) زيادة فعالية وكفاءة هيئة التنسيق الوطنية للاستعراض الدوري الشامل، المؤلفة من ممثلين من الوزارات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل التمكين من رصد التوصيات وتنفيذها دون تأخير؛
- (د) كفالة غلبة القانون واحترامه، وزيادة إمكانية اللجوء إلى النظام القضائي وكفاءته وشفافيته وخضوعه للمساءلة، وتعزيز تدابير الانتصاف على كافة المستويات؛
- (هـ) تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون لكفالة أمن البشر، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز سيادة القانون؛
- (و) العمل على ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع المجالات، وتشجيع النساء على حماية وتعزيز حقوقهن عن طريق تكوينهن منظمات تجمعهن، والتعجيل في هذا الخصوص بتنفيذ خطة العمل الوطنية للمساواة الجنسانية التي تهدف إلى تمكين المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله والقضاء عليه؛
- (ز) مواصلة زيادة الفرص أمام الأشخاص ذوي الإعاقة لكي يتحقق لهم العيش الكريم والاكتفاء الذاتي ولكي يساهموا في المجتمع الذي يعيشون فيه؛
- (ح) إدماج الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التي إريتريا طرفٌ فيها في برامجها ومؤسساتها الوطنية على أساس الأولويات الوطنية والسياق الوطني.

ثالثاً - تشجيع الشراكات الدولية والحوار بشأن حقوق الإنسان

- 9 - إريتريا فاعلٌ متواضع على الساحة الإقليمية والعالمية يتعامل على نحو مستقل وبنّاء وواعٍ. وتؤمن إريتريا بالتضامن بين الأمم والشعوب والشراكات الصادقة التي تعود بالنفع على جميع أطرافها.
- 10 - وتؤمن إريتريا كذلك بأن العمل الدولي على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يهدف إلى تعزيز قدرات الدول على الوفاء بأولوياتها الوطنية والتزاماتها الدولية. وينبغي أن يعالج المجتمع الدولي الأوضاع التي تعوق التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. ولا يمكن أن تكون المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان مجدية ما لم تعالج مسائل الفقر، وعدم الاستقرار، والاحتلال، والجزاءات غير المبررة التي تؤثر بشدة على حق الشعوب في العيش في سلام ووثام وفي التنمية. وفي هذا الصدد، تتعهد إريتريا بما يلي:
- (أ) زيادة عملها على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تعزيز النقاها وتسوية النزاعات ودعم السلام والتنمية واحترام كرامة الإنسان، ومن أجل الدعوة إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة متوازنة وفي حينها؛

- (ب) مواصلة عملها الفاعل في المنتديات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز الحوار الصادق والبناء استناداً إلى مبدأ أن حقوق الإنسان عالمية مترابطة ومتداخلة وغير قابلة للتجزئة؛
- (ج) الوفاء بالتزامات تقديم التقارير الواقعة عليها فيما يتعلق بالآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، ووضع إطار لتحديد مواعيد حسنة التوقيت لتقديم تقريرها الدوري السابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وإلى لجنة حقوق الطفل، ولتقديم تقريرها الوطني الرابع إلى لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، ولتقديم تقريرها المندرج في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان؛
- (د) مواصلة عملها وتعاونها التقني مع الوكالات الإنمائية وكيانات الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- (هـ) الإسراع بالتصديق على صكوك حقوق الإنسان المعنية؛
- (و) الدعوة إلى حماية حقوق المهاجرين، وتعزيز مساهمتهم في بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص؛
- (ز) تعزيز تعاونها مع آليات مجلس حقوق الإنسان عن طريق تيسير زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الموجهة إليهم دعوة منها لزيارتها.

رابعاً - الدعوة إلى فعالية مجلس حقوق الإنسان ومصادقيته

- 11 - حقوق الإنسان عالمية مترابطة ومتداخلة وغير قابلة للتجزئة، وينبغي أن تعامل جميعها على قدم المساواة. وتعتقد إريتريا أن الحوار والتعاون يعززان فعالية الآليات العالمية لحقوق الإنسان. أما المواجهة والكيل بمكيالين والتسييس فيُسهمون في الاستقطاب واضمحلال مصداقية هذه الآليات. وبوصف إريتريا من الأعضاء الحاليين في مجلس حقوق الإنسان، تعمل مع أعضاء هذا المجلس ومع العضوية الأوسع للأمم المتحدة على تنفيذ إعلانات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وخطط عملها واتفاقياتها وقراراتها تنفيذاً قائماً على المبادئ. وفي حال انتُخبت إريتريا عضوة مرة أخرى، فإنها تتعهد بتكثيف مساعيها وإسهاماتها لخدم المجلس مصالح الجميع. وتؤكد إريتريا من جديد تقيدها بالتزاماتها وتتعهد كذلك بما يلي:
- (أ) العمل على زيادة فعالية المجلس ومصادقيته، وإجراء حوار أقاليمي شفاف وجامع بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بين جميع البلدان والمناطق؛
- (ب) الدعوة إلى المعاملة المتساوية من جانب المجلس في مداولاته وقراراته المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (ج) اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز الدعم والتعاون فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، اعترافاً بأنه الآلية الأكثر فعالية لتعزيز حقوق الإنسان من خلال الحوار والمساعدة التقنية؛
- (د) الدعوة إلى أن تشارك أقل البلدان نمواً مشاركة هادفة في الاستعراض الدوري الشامل وهيئات معاهدات حقوق الإنسان من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية وتعميم التزامات تقديم التقارير؛
- (هـ) تشجيع ودعم المساهمات البناءة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛
- (و) الدعوة إلى تعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على توفير الدعم التقني للدول الأعضاء، والعمل على ذلك.